

لتحقق معهم ، وتبارس عليهم بعض الضغوطات .  
 أن هذا الأسلوب يقصد منه الضغط على المواطنين  
 وتهديدهم في عملهم وأشعارهم أن كسب رزقهم  
 وقوت أولادهم مرهون برضاء المخابرات عنهم ،  
 واثم عرضة للفصل لدى أي بادرة لا تنم عن  
 سلوك حسن !! ، ومن البديهي أن تحرم  
 المخابرات من العمل أي انسان له علاقة بالعمل  
 الوطني ، وبؤخراً صدر تعميم يؤكد على منع أي  
 مواطن كان له علاقة بالعمل الوطني من العمل في  
 وزارة التربية والتعليم أو مؤسسة الإذاعة أو  
 التلفزيون . أن منع العمل لا يقتصر في بعض  
 الحالات على الشخص المعني ، بل يشمل بعض  
 اقاربه ومعارفه ، والقصد من ذلك فرض نوع من  
 العزلة الاجتماعية على أي مواطن له اتهامات  
 وطنية .

ولا يتف الأمر عند هذا الحد فقط ، بل تمارس  
 المخابرات العامة القيود نفسها على المعاملات  
 الرسمية للمواطنين ، فان الحصول على جواز  
 سفر أو شهادة حسن سلوك لا يتم الا بعد  
 الاستدعاء للمخابرات العامة لاكثر من مرة ،  
 والتحقق مع صاحب الطلب .

ان الهدف من كل هذه القيود هي ربط المواطنين  
 بعجلة المخابرات العامة ، بكل شؤونهم الحياتية ،  
 وتهديدهم - باستمرار - بسيف المخابرات المسلط  
 فوق رؤوسهم ، وبالتالي التأثير على اتجاهاتهم  
 السياسية ، وعلى علاقاتهم بالحركة الوطنية .

٢ - التغلغل وزرع العملاء داخل الحركات  
 الوطنية : يعتبر هذا الأسلوب من أخطر الأساليب  
 وأكثرها تأثيراً على الحركة الوطنية ، حيث ان  
 نجاح المخابرات العامة في زرع عميل داخل تنظيم  
 ما ، يتبع لها الاطلاع على آلية عمل هذا التنظيم  
 من الداخل ، كما يتبع لها معرفة العناصر العاملة  
 والفاعلة فيه ، وفي بعض الحالات ، قد تستطيع  
 التأثير على مدى نشاطات هذا التنظيم وعلى  
 اتجاهاته السياسية بهذا الأسلوب . ان أجهزة  
 الأمن بالاضافة الى انها تستهدف جمع التسوي  
 الوطنية ، فانها تستهدف أيضاً تخريب الحركات  
 الوطنية من الداخل والتشويش عليها ، بخلق  
 صراعات ذاتية داخلها ، وخلق حالة من الارتباك  
 الداخلي فيها . ويمكن رصد بعض أساليب  
 المخابرات الأردنية في هذا المجال :

اعتد اساليب عديدة اخرى للتضييق على القوى  
 الوطنية وشل فعاليتها وقمعها ، ومن هذه  
 الاساليب :

١ - التضييق الشديد على الحريات العامة  
 للمواطنين ، ووضع الكثير من القيود على حريتهم  
 في التنقل والعمل ... الخ . ان من عاش فترة  
 من الزمن في الأردن ، يلبس الدور الذي تلعبه  
 المخابرات العامة في التضييق على الحريات العامة  
 للمواطنين ، فالامر لا يقتصر على مراقبة المطبوعات  
 ووسائل النشر من صحافة وغيرها ، ومنع ومصادرة  
 الكتب التي يشتم انها مخالفة لسياسة النظام  
 بل يتعداه الى اكثر من ذلك بكثير ، حيث تتدخل  
 اجهزة الامن في كل صغيرة وكبيرة من شؤون  
 المواطنين ، وحتى العادية منها . ولقد مرت فترة  
 على الأردن ، كانت الراديويات تصادر ويعتقل  
 اصحابها ، لانهم يستمعون الى اذاعات معينة لا  
 يريد النظام الاستماع اليها . وكان من المناظر  
 المألوفة ان تجد اعدادا كبيرة من الراديويات في أي  
 مخفر شرطة .

ان التدخل في حياة المواطنين يشمل كل الامور ،  
 فهناك قيود على السفر خارج الأردن ، حيث انه  
 لم يكن يسمح لاي مواطن بالسفر الا بتصريح رسمي  
 من المخابرات العامة ، وبالرغم من ان هذا الاجراء  
 ألغى في العام الماضي ، الا ان الغاءه كان شكلياً ،  
 ذلك ان قوائم المنوعين من السفر والمطلوبين لاجهزة  
 الامن تبلا أدراج نشاط الحدود .

ان القيود ليست فقط على السفر ، بل هناك  
 مضايقات كثيرة على حرية المواطنين في التنقل داخل  
 الأردن نفسه ، سواء في المدينة نفسها ، او بين  
 مدينة وأخرى ، فعلى مدخل كل حي نقطة تفتيش ،  
 وعلى مدخل كل مدينة او قرية نقطة تفتيش ، وعلى  
 مفارق الطرق نقاط تفتيش . وهذه النشاطات تبحث  
 عن الهويات والمطلوبين فقط ، ولكن تمارس بعض  
 هوياتها في اذلال المواطنين وشتمهم وامتهان  
 كرامتهم . ان من اخطر هذه القيود ، هي القيود  
 على العمل ، حيث انه لا يسمح لاي مواطن بالعمل  
 في أي مؤسسة حكومية كانت ام خاصة الا باذن من  
 المخابرات العامة ، فعلى كل مؤسسة او مصنع  
 او شركة أن ترسل اسما من تريد استخدامهم الى  
 المخابرات العامة ، لتتظر في الامر ، وغالباً ما  
 تستدعي المخابرات اصحاب الاسماء المرسله ،